أسباب واثار ظاهرة تأنيث الفقر في العراق بعد عام 2014 افاق المستقبل وسبل التصدي

أطياف عصام فاضل / باحثة / atyafesam@yahoo.com
أ.د.وفاء جعفر المهداوي/جامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ wafaa.jaffer.amen@gmail.com

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i139.1082

تأريخ أستلام البحث : 2023/1/17 مقبول للنشر بتأريخ :2023/2/2

المستخلص

يهدف البحث الى التأطير النظري لظاهرة تأنيث الفقر، فضلاً عن تأشير تداعيات الأسباب المفسرة لفقر المرأة العراقية، إذ تعد قضية او ظاهرة تأنيث الفقر من القضايا المهمة التي أضحت شاغلا من شواغل المهتمين بقضايا تمكين المرأة وسبل زيادة مشاركتهن الاقتصادية، تكمن اهمية البحث في التعريف بأسباب ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، وقياس الاثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً، وتبني أفاق مستقبلية للحد من ظاهرة تأنيث الفقر، لذلك يفترض البحث " إنَّ تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأثر بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي اسهم في تعميق وتجذير ظاهرة تأنيث الفقر في العراق " ولتحقيق هذه الفرضية اتبع الباحثين الأسلوب الاستقرائي – التحليلي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها هو ان تواضع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي العراقي كان نتيجة لتزايد اعداد الامية للإناث بشكل يفوق مستوى الامية لدى الذكور، وأوصى البحث الى ضرورة قيام الحكومة الوطنية بالإيعاز الى وزارة التربية بأعادة النظر في الخطط الكلية والجزئية المتعلقة بقضية تعليم المرأة والسعي لاعادة العمل ببرنامج محو الامية من خلال التأكيد على فئة النساء وبشكل خاص في الريف العراقي .

الكلمات المفتاحية : تانيث الفقر ، تمكين المرأة .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 139 / أيلول / 2023
الصفحات : 95 - 112

*** بحث مستل من رسالة ماجستير .**

مقدمة

الفقر احد الظواهرالاقتصادية والاجتماعية ذات الأثرالسلبي على الانسان والاقتصاد والمجتمع وقد ازدادت نسب الفقر واعداد الفقراء من الرجال والنساء في المجتمعات منذ القدم واكتسبت الظاهرة زخماً فكرياً في تفسيرها واسبابها واثارها والتعامل مع معطياتها والمتلقي الأول لهذه الاثار المرأة فكان لها انعكاس على تمكينها الاقتصادي ومساهمتها في النشاط الاقتصادي مما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر.

أهمية البحث تتمثل بالآتي:

1- التعريف باسباب ظاهرة تأنيث الفقر في العراق .
2- قياس الاثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً.

مشكلة البحث

يرتبط فقرالمرأة العراقية بمجموعة أسباب أدت الى تفاقمها وبروزها كظاهرة في المجتمع العراقي، وكان لغياب الحقوق في القوانين والتشريعات والسياسات والخطط ،ناهيك عن الازمات والصراعات ومحدودية الفرص الاقتصادية والوصول الى حق المشاركة في البناء والتنمية دوراً في تعميق حدة الفجوات التمييزية ووقوع المرأة في قاع الفقر.

فرضية البحث

إنَّ تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأثر بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي اسهم في تعميق وتجذير ظاهرة تأنيث الفقرفي العراق.

هدف البحث يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

1- التأطير النظري لظاهرة تأنيث الفقر .
2- تأشيرتداعيات الأسباب المفسرة لفقر المرأة العراقية .
3- تبني أفاق مستقبلية يمكن ان تعزز من تمكين المرأة للحد من ظاهرة تأنيث الفقر.

منهجية البحث

تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي – التحليلي للوصول الى هدف البحث واثبات فرضيته.

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية: العراق / الحدود الزمانية: 2014- 2021

هيكلية البحث

في سبيل تحقيق منهجية الدراسة واهدافها،تم تقسيمها الى ثلاث مباحث ،فضلاًعن الخاتمة المتضمنة اهم الاستنتاجات والتوصيات، إذ تناول المبحث الأول ظاهرة تأنيث الفقر.... دلالات مفاهيمية وأطر نظرية، وتطرق الثاني الى اسباب واثار ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، بيما تناول المبحث الثالث مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في العراق .... الامل والطموح الواعد .

المبحث الأول
ظاهرة الفقر.... دلالات مفاهيمية وأطر نظرية

المطلب الأول : الفقر ... مفاهيم أولية

اولا : مفهوم الفقر (poverty)

يعد مفهوم الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية والذي يحاول وصف ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد والتشابك والتي تشكلت وتجذرت على مر التاريخ والازمنة وفي مجتمعات متعددة ومتنوعة ولأسباب متباينة ، فهو يختلف باختلاف المجتمعات وادوات القياس وباختلاف الفترات التاريخية والخلفية الفكرية للمتصدي لدراسة هذه الظاهرة.(الفارس،2001،ص16)

اصبح الفقر في الوقت الراهن من المحددات الحقيقية للأستقرار الأقتصادي والأجتماعي والسياسي والأمني وقد اشارت التقديرات الى أن خمس سكان العالم يصنفون بأنهم فقراء ومحرومون من أدنى فرص العيش الكريم الآمن،(طعان،2010،ص29)،ممايعني ان الفقرظاهرة لا تخلو منها اي دولة سواء كانت دولة نامية او متقدمة مع التفاوت في طبيعتها وحجمها والفئات المتضررة منها.(الدباش وإبراهيم، 2012،ص18)

وعليه يعد مفهوم الفقر مفهوما ديناميكيا ونسبيا متعدد الأبعاد وترتبط نوعيته بالزمان والمكان وسنحاول تحديد معنى كلمه الفقر**(poverty)** لغويا واصطلاحا .

الفقر لغويا

الفقر هو ضد الغنى :وفيه يصبح الأنسان محتاجاً، وليس له مايكفية، كما يعني ايضا الحاجه والعوز : والمفاقر هو وجوه الفقر حيث يمكن القول سد الله مفاقره: اي بمعنى اغناه.(ابن منظور،1414،ص60) .

الفقر اصطلاحا

تعددت وتنوعت المعاني العلمية لمصطلح الفقر وهذا التعدد ناتج الى تعدد وتنوع ابعاد الفقر، فضلاً عن تنوع الفقر نفسه واسبابه التي أدت الى زيادته وتطوره إضافة الى ارتباطه بالاثار الناجمه عنه، **ومن بين التعريفات الآتي:**

- تعريف العالم الاقتصادي (أدم سميث) صاحب كتاب ثروة الأمم الفقر بانه " عدم القدرة على شراء الضروريات التي تطلبها الطبيعة او العُرف" ولان سميث ذكر العُرف اذن هو يتحدث عن النسبية في المفهوم وليس الصيغة المطلقة فالأعراف والتقاليد كما هو معلوم تختلف ما بين المجتمعات والازمان"(Davis، Martine،2014،p7)
- اما التعريف الذي اطلقه الفيلسوف والعالم الاقتصادي الهندي (أمارتيا سن) عن الفقر فهو من منطلق القدرة، ففي رأيه أن حياة الشخص يمكن ان تحدد بوصفها مجموعة من الاعمال او الوظائف التي تتراوح بين المسائل الأساسية كالتغذية الجيدة الى المفاهيم الأكثر تعقيداً، كالتمتع باحترام الذات، او القدرة على المشاركة في الحياة المدنية والعامة وتناول القدرة العامة للفرد من مجموعات متنوعة من الوظائف، ويمكن عدّ كتابه الفقر والمجاعة عام 1981 اللبنة الأساسية لهذا التعريف،وبهذا فإنه وضع مفهوم الفقر بإطار أوسع من مجرد نقص الدخل الى قصور قدرات الفقراء وإمكانياتهم ووصولهم الى الخدمات العامة ."(التنير،2009،ص46)،
- كما عرفته الامم المتحدة عام 2019 على انه" هو اكثر من مجرد الافتقار الى الموارد والدخل او ضمان مصدر دخل مستدام، إذ ان مظاهره تشمل سوء التغذية والجوع وقلة الامكانية في الحصول على التعليم والخدمات الاساسية ".

يتضح مما سبق ان مفهوم الفقر قد تطور ليصبح اكثر من مجرد حد ادنى للدخل او مستوى معين من الاستهلاك بل اصبح يمثل الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والسكن والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والتسرب من التعليم وفقدان حرية التعبير والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وفقدان الحقوق والحريات والتي جمعيها تقع تحت مظلة مفهوم(الفقر المتعدد الابعاد)، وكما عرفته الأمم المتحدة "هو حرمان المرء من القدرة على العيش بحرية وكرامة كأي كائن بشري مع امتلاك كامل الإمكانيات لتحقيق الأهداف المنشودة في حياته وللفقر مظاهر عديدة فهو يتمثل في الافتقار الى الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لكفالة السبل المستدامة لكسب الرزق ويشمل كذلك شتى انواع الحرمان الأخرى مثل انعدام الأمن الغذائي والافتقار الى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاساسية.(الاسكوا،2017،ص4)

المطلب الثاني : مفهوم ظاهرة تأنيث الفقرFeminization of Poverty

اولاً : مفهوم تأنيث الفقر

تعد قضية فقر المرأة من القضايا التي ازداد الاهتمام بها عالميا واقليميا لما تمثله المرأة من ثقل اجتماعي، اذ ان تقدم المجتمعات مرتبط بتقدم المرأة ومشاركتها على احداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،وقد اخذ مصطلح تأنيث الفقر يصف حالة الفقر وتوسعه لدى النساء وخاصة عند الأسر التي تترأسها تلك النساء. (حسانين،2020،ص848)، وقد عُرفت ظاهرة تأنيث الفقر بأكثر من تعريف نتيجة لاختلاف الرؤى والأيدولوجيات والجهات المعنية التي تناولت دراسة الظاهرة وكما مبين في الآتي:-

- عرفت منظمة العمل الدولية مصطلح تأنيث الفقر بأنه :" زيادة نسبة الفقر بين النساء اكثر عن مثيلها بين الرجال وان حدة فقر النساء اكبر مقارنة مع الرجال " ،بسبب انشغال النساء في القيام بأدوار غير مدفوعة الأجر (الامومة ورعاية الأسرة) وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر مما ادى الى تركز المال بيد الرجال في مقابل فقر النساء.(عبيدات،متاحه على الموقع الاتيwww.Albayan.ae)
- اما تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة 1997 فقد عرفها على انها: "عدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة وملكية الأصول ويعني ذلك اتاحة فرص اقل للمرأة ، كما ان من شأن الفقر ان يعمق الفجوات بين الجنسين" (فيوض،2010،ص84).

لقد أهتمت الامم المتحدة بموضوع المرأة وفقرها وجاءت لفصل قضية المرأة عن الرجل وعن اسرتها على اساس ان معاناة المرأة الناجمة عن التفكك الاسري تختلف عن معاناة الرجل.

ارتبطت ظاهرة تأنيث الفقر في مناطق كثيرة من دول العالم الثالث باسباب متعددة ومتنوعة منها ارتفاع نسبة أعباء اعالة الاسرة لها وذلك نتيجة لزيادة عدد افرادها مما يعد ذلك سبباً من الأسباب المفسرة لتلك الظاهرة مما حدا بالأمم المتحدة باتخاذ بعض من الوسائل للتقليل من الزيادة السكانية المتمثلة في تشجيع النساء على تقليل من الحمل ومستويات الانجاب خشية من تفاقم ظاهرة الفقر.(القاطرجي،2006،ص314)، وبناءا على ذلك فأن المفهوم العام لتأنيث الفقر يشير الى ثلاث حقائق:-

1- ان المرأة اكثر عرضه للفقر من الرجل .
2- يتعاظم اثر وتأثير الفقر على المرأة بشكل اكبر مقارنة بالرجل .

3- يعزى ارتفاع معدلات الفقر بين النساء الى ارتفاع عبأ الاعالة الاقتصادية الناجم عن ازدياد اعداد افراد الاسرة والواحدة وخاصة الاسر التي تعيلها امرأة. (العشري،2017،ص13)

التعريف الاجرائي لمفهوم فقر المرأة : هو التغير في معدلات الفقر الذي يكون منحاز ضد النساء او الاسر التي تعيلها أمرأة اذ ان نسبة الأخيرة تختلف ارتفاعاً وانخفاضاً باختلاف الأسباب التي أدت الى تفاقم هذه الظاهرة .

ثانياً : الجذور التاريخية لظاهرة تأنيث الفقر

لقد دفعت القيود المعيشية الصعبة التي يعيشها عدد كبير ومتنامٍ من الأسرالفقيرة وخاصة التي تعيلها النساء على مستوى العالم سواء كانت في الدول النامية او المتقدمة الى ظهور مصطلح تأنيث الفقر والذي يعطي مدلول جديد للفقر يرتبط بالمرأة اكثر منه للرجل وذلك لكون النساء اكثر تعرضا للفقر واكثر تأثرا فيه ، ويكمن السبب لتلك الظاهرة في التقسيم الجنسي للعمل الذي جعل من العمل مدفوع الأجر مسؤولية الرجال اما المرأة فتقوم بمهام غير مدفوعة الأجر(الكفاوين،2015،ص1229)، فضلا عن نوع الاعمال التي تزاولها خارج منزل والذي يمتاز بانخفاض مستوى الاجر فيه، وقد تعرضت المرأة الفقيرة الى الضرر من ثلاث جوانب:

- **الأول** : صعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها .
- **الثاني** : معاناتها من حالات التمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي حد من مكانتها ومستوى مشاركتها الاقتصادية واعمال التنمية .
- **الثالث** : ارتفاع معدلات عبء الاعالة الاسرية غير مدفوعة الاجر بكونها ربة اسرة ومسؤولة بشكل اساسي عن رعاية الاطفال .

وهناك ابعاد أخرى تفسر أسباب دخول المرأة في حلقة الفقر وبنسب اكثر من الرجال منها تقسيم العمل الاجتماعي على اساس النوع والذي جعل هناك اعمال تكون متاحة للرجال حصرا مبنية على اساس القوة والطاقة العضلية ، وبالتالي فأن هذه الفكرة جعلت الرجال يسيطرون على انواع العمل الاكثر قيمة ،فضلاً عن توزيع مصادر الهيمنة على الأسرة والمجتمعات المحلية سواء على نحو مادي مباشر او على نحو رمزي والذي كرس نوع من تبعية المرأة للرجل ، وهذه التبعية عمدت على اضعاف المرأة لذا يمكن القول ان اضعاف المرأة يعد صورة ناتجة عن تراكمات نتائج توزيع مصادر القوة على مستوى المجتمع بين النساء والرجال.(زاهر،2015،ص185)، ونتيجة لأهمية الموضوع بالنسبة للباحثين في مجال المرأة والفقر ظهرت كثير من الدراسات والبحوث التي سعت لأيجاد الخطط والسياسات من اجل تخفيف الفقر عن المرأة ونتيجة لذلك ظهر مصطلح تأنيث الفقر**Feminization of poverty** واول من استخدم هذا المصطلح (ديانا بيرس) عام 1976 عندما لاحظت ان الفقر قد اصبح مشكلة نسائية في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اشارت الى ان حوالي 2/3 من الفقراء الذين تزيد اعمارهم عن 16سنة كانوا من النساء وان تقريبا نصف العائلات الفقيرة هي التي ترأسها النساء. (بخاري وحريري،2020،ص116)

لقد زاد الأهتمام العالمي بالأثار الاجتماعية للفقر وارتباط مفهوم استدامة التنمية بقضايا المشاركة والتي لاتعني فقط حصول النساء الفقيرات على الموارد بل ضمان قيامهم بدور نشط للتغلب على الظروف التي تعمق الفقر ، وقد ركزت المؤتمرات الدولية في منتصف التسعينات على فقر النساء ، اذ تناولت حقوقهن و منها اتفاقية سيداو عام 1979، ومؤتمر نيروبي 1989، وقمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية في مارس 1995 بالإضافة الى مؤتمر المرأة في بكين عام 1995 حيث اعتبر القضاء على الفقر مطلباً اخلاقيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وتم في هذا الصدد اعلان عام 1996 هو عام القضاء على الفقر (زاهر، مصدر سبق ذكره،ص185-186) ، ورغم ذلك فأن مصطلح تأنيث الفقر انطلق على مستوى العالم ككل في عام 1995 خلال مؤتمر الامم المتحدة الرابع الخاص بالمرأة والذي اثار اهتمام غير مسبوق تجاه المرأة في المحافل الدولية تجلى هذا الاهتمام بشكل واضح ليصبح شعار (تمكين المرأة) الحجر الاساس في خطب وسياسات التخفيف من حدة الفقر وتجسد ايضا في استراتيجيات بعيدة المدى وتعزيز مشاركتها الاوسع في الانشطة المدرة للدخل عبر الاعمال مدفوعة الاجر او الانشطة التجارية لحسابهن الخاص والتي يلعب فيها تمويل المشاريع الصغيرة دورا حيويا وبالغ الأهمية.(الرامخ،2011،ص4)

في عام 2009 شهدت ظاهرة فقر المرأة تعبيرا جديدا يعطي صورة متلازمة مابين الفقر والمرأة من خلال ما توصل اليه مؤتمر الأزمة الاقتصادية في العام نفسة من حقيقة تقر بأن الفقر لديه (وجه انثوي)،واعتباره حقيقة قائمة وان للأزمة الاقتصادية اثار وعواقب كبيرة خاصةً على الفتيات حيث تقلل من الدخول الفردية وتحد من ميزانيات الأسر مما زاد من حدة الفقر.(بخاري وحريري،مصدر سبق ذكره،ص115)

ومع تطور الاهتمام بقضايا فقر المرأة اكد البنك الدولي عام2011 على حق المرأة في حصولها على دخل مستدام وذلك من خلال التقرير الذي اصدر بعنوان (تقرير التنمية الدولية بشأن المساواة على اساس النوع الاجتماعي والتنمية) وانطلاقا من عملية المساواة وتمكين النساء من اجل تخفيف الفقر، تم الاعلان عن اهداف التنمية المستدامة (2015-2030) كجزء من برنامج الامم المتحدة (SDGS) وتضمنت هذه الاهداف هـدفاً

قائماً بحد ذاته يتمثل في المساواة على اساس النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات، ويمكن الاستدلال على مدى اهمية مصطلح او مفهوم تأنيث الفقر وعالميته من خلال تصريح تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 والـــذي اشار الى ان (التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها ابـــدا اذا ما استمرت ظاهرة تأنيث الفقر)، مما يعني ان مصطلح تأنيث الفقر هو مفهوم عالمي يستدل به على نوع الفقر الذي يصيب النساء.(هيئة الامم المتحدة للمرأة،2016،ص4)

المـــبـــحـــث الـــثـــانـــي
ظـــاهـــرة تـــأنـــيـــث الـفـقـر فـــي الـــعـــراق... اســـبـــاب واثـــار بـــعـــد عـــام 2014

إنَّ العراق كغيره من البلدان النامية والمحدودة الدخل يتسم بتزايد الفئات المهمشة نتيجة للازمات والأوضاع غير المنضبطة والمتعثرة التي استهدفت المجتمع بكل فئاته ، ولكن اخذت المرأة النسبة الاكبر من هذه الفئات مقارنة مع الرجل ويعود هذا التباين القائم على النوع الاجتماعي لعدة مبررات وبصورة عامة فان ابرز مبرر لهذا التمييز هو جعل الاسبقية الاولى للرجل حسب رؤى بعض السياسات و الخطط والاستراتيجيات الوطنية تليه المرأة ، وبالتالي إنَّ تأنيث الفقر هذا سيولد اثاراً متعددة الجوانب والتي تتجسد في اضعاف ممكنات استجابتها للتمكين التعليمي والصحي والاقتصادي ، الامر الذي يفضي الى جعلها عبئاً على النصف الثاني من المجتمع ، هذا الواقع دفع السلطات الاتحادية و المحلية لاتخاذ اجراءات وخطط تستهدف النهوض بأوضاع المرأة وانتشال اكبر عدد من النساء العراقيات من خط الفقر، الا انه وحسب المؤشرات المتاحة نلحظ تصاعد نسب الفقر بين النساء .

المطلب الأول: الواقع المبرر لظاهرة تأنيث الفقر في العراق 2014-2021

بالإمكان طرح الواقع المبرر لظاهرة تأنيث الفقر في العراق عبر محورين أساسيين وهما (محور تمكين ومحور التمويل)، وإنَ ما يحكم تمكين المرأة العراقية هو (الجانب التعليمي والجانب الصحي والجانب الاجتماعي) ،وبالمقابل ما يحدد محور تمويل المرأة العراقية هو (النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات وامكانية الوصول الى الخدمات المالية) وكما مبين بالمخطط (1) الاتي :

المخطط (1)محاور تفسير ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

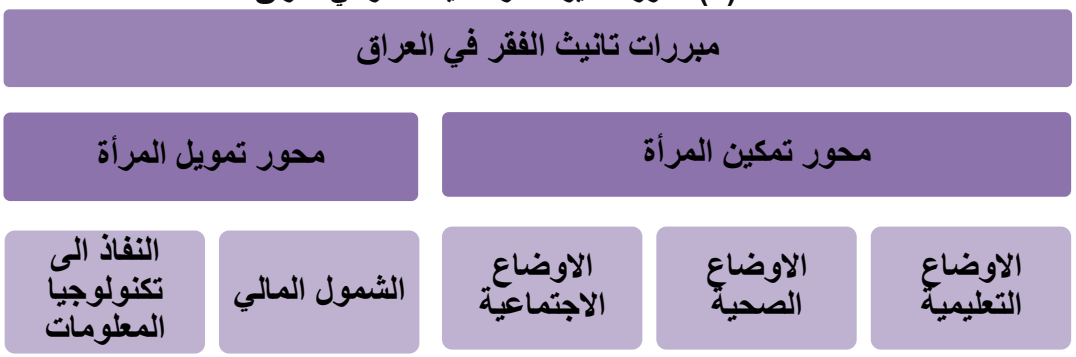

إنَّ هنالك ترابط مشترك ما بين المؤشرات الواردة بالمخطط (1)، حيث إنَّ ضعف اي مؤشر من تلك المؤشرات سيكون له تأثيره على الاخر، وبالتالي فإنَّ كلا المحورين ومؤشراتهما يشكلون اثاراً مباشرة في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة، وكما سيتم العرض تباعا .

اولاً : محور تمكين المرأة

1- الأوضاع التعليمية للمرأة

تعد عملية تمكين المرأة من خلال الجانب التعليمي عامل اساسي ومهم يؤهلها للتمتع بمزايا حقوق الإنسان لان زيادة مستوى التعليم يمنحها فرصة التمتع بالحقوق والحريات الأخرى ويعزز فرص المشاركة في العمل الاقتصادي من جانبها، وبالرغم من حملات مكافحة الامية التي تم تبنيها في العراق لمعالجة تلك المشكلة الا انه لازال مستوى الامية مرتفعا بين السكان نساءاً ورجالاً وذلك لعدة أسباب منها مرتبطة بالفرد نفسه ومنها الحروب ، والحصار الاقتصادي في التسعينيات وسعي الافراد وراء توفير المعيشة، فضلاً عن الأحداث التي تلت عام 2003 في العراق ، ومنها الإرهاب ودخول الجماعات الارهابية ومحاربتها والتي أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي للأسرة العراقية بصورة خاصة وللبلد بصورة عامة ، فضلاً عن نزوح العوائل الى اماكن الايواء وتعطلها عن الدراسة، وهذه الأسباب تضافرت وساعدت على زيادة نسب الأمية في العراق وأيضاً على تسرب التلاميذ من المدارس العراقية و عدم الالتحاق بالمدارس في مراحلها المتنوعة، على الرغم من سعي

الحكومة العراقية لرفع مستوى التعليم من خلال الاستراتيجيات المطروحة ومنها (الاستراتيجية الوطنية لمحوة الامية للمدة(2016-2024)، الخاصة بالتعليم الا انها لم تحقق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة والمتجسد في (التعليم الجيد والمنصف لكافة فئات المجتمع).(الكناني،2020،ص5)

وبالإمكان رصد مستوى الفئات التي لم تتاح لها فرص التعليم وجعلهم في خانة غير المتعلمين ، عبر مؤشر (معدل الامية في العراق) لكل من (الذكور والاناث) وحسب البيانات المبينة في الجدول (1) وكالاتي :

الجدول (1) التوزيع النسبي للسكان بعمر12 سنوات فأكثر حسب المستوى العلمي والجنس لسنة (2020-2021)

التفاصيل	الحضر %			الريف %			المجموع %		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
أمـــي	6.7	15.3	11.0	12.7	28.5	20.5	8.2	18.5	13.4

المصدر :- وزارةالتخطيط ، الجهازالمركزي ، نتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية و الصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2021، ص45

من الجدول (1) نلحظ ان مستوى تفشي ظاهرة الامية بين صفوف النساء بشكل يفوق مستوى الرجال، و يوضح ذلك مؤشر مستوى الامية الذي بلغت نسبة النساء فيه (18.5%) من أجمالي عدد الاميين البالغ(13.4%) قياسا بنسبة الذكور البالغة (8.2%)، وتتفاوت توزيع تلك النسب جغرافيا حسب البيئة (حضرو ريف)، حيث سجلت نسب الامية ارتفاعا لدى الإناث في الريف بلغت (28.5%) ، بينما بلغت نسبة الذكور (12.7%) من مجموع نسبة الامية في الريف البالغة (20.5%) لسنة (202-2021)، بينما سجلت معدلات الأمية للإناث في الحضر لنفس السنه (15.3%) اما الذكور فبلغت (6.7%) بسب تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية ،مما يدل ذلك على أن معدلات الأمية لكلا الجنسين في الريف هي أعلى مقارنة بالحضر ، فضلاً عن أن معدلات الأمية لدى النساء في الريف تعادل ضعف ماهي عليه لدى النساء في الحضر، ويجدربالذكران هناك اسباب(مؤسسية واجتماعية) كانت وراء تزايد نسب الامية بين صفوف النساء وكالاتي:(تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ،2021،ص9)

- **الاسباب الاجتماعية :** تتجسد في وجود معتقدات تقليدية أقوى في المناطق الريفية ترى عدم حاجة الفتيات للتعليم لقيامهن بالدور الرعائي والمشاركات في الاعمال المنزلية .
- **الاسباب المؤسسية :** تعود الى ان معظم الإناث المتعلمين يدرسون بمدارس لاتزال اغلبها مبنية من الطين وبعيدة عن أماكن سكناهن مما يحمل الأسرة أعباء مادية مؤدياً إلى قلة التحاقهن بالمدارس.

ولاشك ان ارتفاع نسب الامية بين النساء بهذا الشكل يؤدي الى انخفاض إمكانية دخول المرأة في سوق العمل خاصة في ظل التطورات المتلاحقة باتجاه التحول الى الاقتصاد الرقمي، مما يجعلها تكاد تكون معدومة الفرص امام الدخول في سوق العمل ، وهذا ما يتعارض مع مبادئ خطة التنمية المستدامة .

2- الأوضاع الصحية للمرأة

الصحة هي المتضمن الثاني الرئيسي المعتمد في أدبيات التنمية البشرية المستدامة، كما يعد عنصراً من عناصر التمكين المؤسساتية، ويرجع سبب الاهتمام بهذه الأوضاع لما له من تأثير على النشاط العام للمرأة سواء (الاقتصادي ، الاجتماعي ،الانساني)، لذا فان تراجع الواقع الصحي للمرأة ينعكس سلباً على مشاركتها في الحياة الاقتصادية، مما يسبب انخفاض في مستوى دخلها ويرحلها إلى خانة البطالة والفقر والعوز، لذلك سعى النظام الصحي في العراق إلى تحسين المؤشرات الصحية رغم أنه لم يستوفِ شروط العدالة في الحصول على الخدمات لجميع السكان بالرغم من مناداة الدستور العراقي لهذا الجانب، (الخفاجي،2011،ص32)، وان اكثر ظاهرة منتشرة في الواقع العراقي هي (**ارتفاع معدل الولادات التي تجري خارج المؤسسة الصحية)**،والتي تعد المواضيع المهمة التي تسعى الدول والمنظمات الصحية العالمية والمحلية الى احداث تقدم في مستوى الخدمات المقدمة في هذا الخصوص ، ليس على مستوى الخدمات اللوجستية وانما ايضا التوعية من خلال تثقيف النساء بضرورة مراجعة المراكز الصحية اثناء فترة الحمل وحثهم على الولادة داخل المؤسسات الصحية وتحت اشراف الكوادر الطبية المتخصصة لما في ذلك من سلامة لهن وللمولود ، وعلى الرغم من سعي المنظومة الصحية في العراق اتخاذ السياسات والتدابير اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدمة والعمل على زيادة الوعي لدى النساء من خلال برامج التوعية، الا انه نلحظ ان نسبة الولادات الحية التي تجري خارج المؤسسات قد شهدت ارتفاعا خلال المدة (2015-2020) كما مبين في الشكل(1)

الشكل (1) نسبة الولادات التي تجري باشراف غير ذي الاختصاص للمدة (2015-2020)%

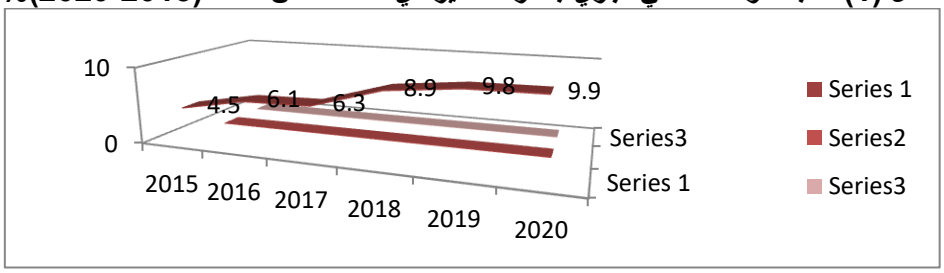

المصدر من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على :- وفاء جعفر المهداوي ، انعكاسات الازمة الصحية كوفيد 19 على الامن الإنساني للمرأة العراقية ، "تداعيات الأثر وسياسات الاستجاب دراسة مقدمة الى منظمة المرأة العربية ،2020 ، ص20.

حيث وصلت الى 9.9% عام 2020 قياسا في عام 2015 الذي بلغ 4.5 % وهذا يعد مؤشر سلبيا، وكانت اثاركوفيد 19 ومانجم عنها من اجراءات وقائية سببا في بلوغها تلك النسبة لعام 2020 متاثرة بالجائحة التي حدت من إمكانية المرأة من الوصول للمستشفيات والمراكز الصحية بسبب الاغلاق العام وفرض الحظر الشامل ، ناهيك عن تخصيص الكثير من المستشفيات لمرضى كورونا.

3- الاوضاع الاجتماعية للمرأة

هنالك عدة عوامل اجتماعية في العراق تعمل على تحجيم حرية المرأة من كافة الجوانب لاسيما الاقتصادية منها، بل وتمتد الى تحجيم اداورها في ريادة الاعمال كذلك، ومنها عوامل موروثة تتمثل في (زواج القاصرات و التمييز ضد المرأة)، وكذلك عوامل مؤسسية تتمثل في (انظمة الحماية الاجتماعية) وسيتم تناولها تباعا وكالاتي :

أ- زواج القاصرات

إنَّ استقرار المجتمعات ورقيها لا يتحقق الا بالاعتناء في الاسرة ، وتوفير الظروف الملائمة لضمان قيامها بأدوارها ، في بناء جيل قادر على الاسهام بشكل إيجابي في التنمية لضمان العيش في مجتمع آمن يستثمر رأس ماله البشري أسمى استثمار ، ومن هذا المنطلق اعتبر الدستور العراقي أن الاسرة هي الخلية الاساسية للمجتمع وإنَّ الدولة تعمل على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية لها ، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها ، (عبد الكريم،2020،ص42)، وإذا كانت الضمانات المسطرية المحيطة بزواج القاصر في مدونة الاسرة تعكس رغبة المشرع في تكريس الطابع الاستثنائي لهذا الزواج، وجعله في حدوده الدنيا ، فإن الاحصائيات المسجلة في هذا الصدد، تكشف واقعا مغايراً ومخالفاً لغاية المشرع هذه ، وتبرز ارتفاع الارقام المسجلة سنويا لزواج القاصر وكما مبين بالجدول (2) ، مما يُسألنا جميعا، ويجعلنا أمام ظاهرة تستوجب المزيد من تظافر الجهود ، وتعبئة كافة القوى الحية للمجتمع .

الجدول (2) نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل ان يبلغن من العمر 15عاماً للمدة(2018-2021)

التفاصيل	2018	2021
النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغهن 15 سنة	%7.2	%10.5

المصدر :- من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء قسم احصاءات التنمية ، نتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH)، لسنة 2021، ص203 .

نلحظ من الجدول (2) تزايد نسبة الفتيات اللائي تزوجن قبل بلوغهن (15 سنة) في عام 2021 بلغ (10.5%) قياسا بعام 2018 والتي كانت نسبتهن (7.2%)، بسبب الثقافة المجتمعية وهذا ما يؤثرعلى عزوف النساء عن الدخول في سوق العمل بسبب انشغالهن بالانجاب وترك التعليم الامر الذي يؤثر على الحد من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي وحرمانهن من الحصول على الدخل والاستقلال الاقتصادي بما يسهم بدخولهن ضمن فئة الفقراء هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان الزواج قبل بلوغ سن الرشد من شانه ان يعمل على عدم التفاهم الاسري بسبب قلة الوعي والادراك اللازمين لتحمل المسؤولية، الامر الذي يفضي الى تفكك الاسرة الواحدة وكما سيتم تناول اثره في الصفحات القادمة .

ب- التمييز ضد المرأة

تتجلى ظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة بالعراق في تباين الاهتمام من ناحية العمل والتعليم بين الذكور والأناث ،اذ لاتزال هذه الظاهرة تتسع باستمرار وتعود ابرز أسبابها الى الثقافة الاجتماعية ،وتعد هذه الظاهرة من الأسباب الرئيسية في تأنيث الفقر واستدامتة في المجتمع العراقي (مشروع تطوير القانون في العراق،2005،ص91)، ويمكن التحري عن نسب التمييز ضد المرأة حسب البيئة الحضرية مقارنة بالبيئة الريفية من خلال الشكل (2) الاتي:

الشكل (2) نسب التمييز ضد المرأة حسب البيئة في العراق لعام 2021 (%)

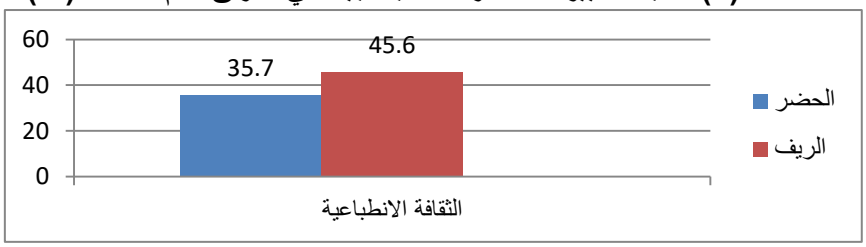

المصدر من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على:- بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH)، 2021، ص161

إنَّ الثقافة الانطباعية تتمثل بالقيم والتقاليد ومحددات السلوك الاجتماعي التي تنتقل عبر الأجيال وتتناسب لتشكل محددات لسلوك العمل ، وكل هذه القيم وتجذر النظرة الدونية للمرأة والتي تجعل منها كائناً هامشياً ، يجب ان يوضع دائماً تحت الوصايا بتسويتها المختلفة الاسرية والوظيفية والاجتماعية ، ونلاحظ هناك تبايناً في نسبة رسوخ هذه القيم وتحكمها بالنظرة الى المرأة بين الريف والحضر، وقد بلغت نسبة شيوعها في الريف 45.6% مقابل 35.7% في الحضر في سنة 2021 ، وهو مايترجم مدى الاضطهاد الحاصل للمرأة الريفية بمعدل النصف تقريباً، والتي لا تقل من شانها نسبة التمييز ضد المرأة في الحضر .

ج- نظم الحماية الاجتماعية (2017-2020)

تهدف نظم الحماية الاجتماعية الى تلبية احتياجات الفئات الهشة والفقيرة بمختلف الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية لجعلهم يعيشون حياة كريمة، الأمر الذي دفع العديد من وثائق حقوق الانسان الدولية والإقليمية وكذلك التشريعات الوطنية ان تنص عليها، وهو اعترافاً بان الحماية الاجتماعية حاجة إنسانية واداة فعالة لتوفير دخل آمن وتجنب الفقر، وقد كان الهدف من برامج شبكة الحماية الاجتماعية تحقيق المساواة لتغطي نظم الحماية جميع المشمولين لما لها من تأثير على الحد من أي انتكاسات تحدث للشرائح الفقيرة ، والفئات الأكثر عرضة لهذه الصدمات مثل الايتام والعاطلين عن العمل والمعوقين ، وتسهم أيضاً في الحد من الاستبعاد الاجتماعي ، وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار والسلم الاهلي.(الاسكوا،2015،ص1)

إمّا على مستوى العراق فقد نظمت الحماية الاجتماعية بقانون رقم (11) لسنة 2014، مبيناً اهمية توفير الحماية الاجتماعية ، ورغم ذلك الاهتمام الا إنَّها لازالت تعاني من التأثير السلبي للظروف الاقتصادية والسياسة والأمنية التي مر بها البلد اثرت في طبيعتها والادوار التي تؤديها فقد عجزت انظمة الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني عن مواجهة التهديدات والصعوبات ، فضلاً عن مظاهر التفكك والخلل في نظام الضمان نفسه وعدم المرونة والقدرة على تامين تغطية مناسبة للفئات الضعيفة والهشة في أوقات الحروب وفقدان الامن مما أدى الى زيادة الحاجه الى الحماية الاجتماعية نتيجة للأسباب السابقة.(كاظم،2017،ص15-16)، ولاتزال نسبة كبيرة من السكان وخاصة النساء خارج تغطية برامج الحماية وان هذا الامر مازال يمثل تحدياً مؤسسيا واقتصادياً واجتماعياً على الصعيدين المحلي والوطني، وكما توضح البيانات المتاحة من خلال الجدول (3) الاتي :

الجدول (3) اعداد ونسب المشمولين من نظم الحماية الاجتماعية في العراق لكلا الجنسين للمدة (2017-2020)

السنوات	ذكور (نسمة) (1)	الاناث (نسمة)(2)	اجمالي المشمولين (نسمة)(3)	الذكور (%) (100×3/1)	الاناث (%) (100×3/2)
2017	202،492	571،413	773،905	54.3	45.7
2018	120،690	454،414	574،104،1	62.5	37.5
2019	102،703	281،438	383،141،1	61.6	38.4
2020	563،899	943،436	506،336،1	67.3	32.7

المصدر:- وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للإحصاء تقرير المرأة والرجل 2021،قسم إحصاءات التنمية البشرية، ص22

نلحظ من الجدول (3) إنَّ اجمالي عدد المستفيدين لسنة (2017) من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية بلغ (773،905) نسمة موزعة ما بين الذكور بنسبة (54.3%) ومابين الاناث بفارق طفيف نسبيا، إذ بلغت نسبتهن (45.7%) ، ولكن عبر متابعة الاعوام التي تلت عام (2017) فنجد إنَّ النسب اخذت باتجاه التزايد النسبي لصالح الذكور ، في مقابل تناقص النسب للأناث تدريجياً الى ان بلغ المشمولين الذكور من انظمة الحماية الاجتماعية لعام (2020) ما نسبته (67.3%) ، وتقابله نسب المستفيدات من هذه الانظمة مانسبته (32.7%) لصالح الاناث ، بواقع مبالغ مالية صرفت لشبكة الحماية الاجتماعية بلغ مقدارها (2،191،000،000) اثنان مليار ومائة واحدى وتسعون مليون ديناراً عراقياً، وكانت حصة الاناث منها مانسبته (27.7%) فقط ، ويعزى المبرر لهذه الانخفاض هو بسبب الامية الرقمية للنساء ، وذلك لان ترويج طلب الشمول بهذه الانظمة اخذ يعتمد على التقديم الالكتروني عبر مواقع الانترنت مما اعاق حصولهن على

خدمات الحماية الاجتماعية، ومما تقدم يتبين ضعف انظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق التغطية الكاملة وشمولية السكان (رجالا ونساء) برواتب الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والاعانات والمساعدات في تحقيق امن الدخل، وتعزز المنعة البشرية في مواجهة الازمات والصدمات في عالم متغير وبيئة عمل مستجيبة،بالتالي إنَّ هذا الجانب هو الاخر من العوامل المبررة لظاهرة تأنيث الفقر في العراق .

ثانياً : محور التمويل

أ- الشمول المالي للمرأة

يعد تمويل المرأة ورفدها بالمتطلبات المالية القناة الرئيسية التي من خلالها تستطيع المراة الشروع باقامة اي خط انتاجي او استثماري او تطوير مشروعها القائم ، والذي غالبا مايتم عبر توفر فرص القروض الميسرة من المؤسسات المالية الرسمية.

من المعروف إنَّ مستوى الاندماج المالي في العراق يعد منخفضاً حيث يفضل الناس تفضيلاً قوياً للتعاملات النقدية وهذا يعود جزئياً لانخفاض الثقة في القطاع المصرفي نتيجة عدم الاستقرار المالي فأن نسبة العراقيين من لديهم حسابات مصرفية 11% في عام 2014 ارتفعت الى 23% عام 2017 والى 34% عام 2019 بينما كانت النسبة بين النساء 19.5% فقط.(عبد المنعم وقعلول،2021،ص4)

كما اكد مسح I-Wish على انخفاض نسبة النساء اللواتي يطلبن قروض والتي تصل الى 16% مقارنة بـ 18% للرجال، وغالباً ما ترتبط بأغراض سكنية اكثر من ارتباطها بإقامة مشاريع صغيرة تعزز استقلالهن الاقتصادي وتوفر لهن فرص العمل اللائق، فالمرأة العراقية تواجه صعوبات اكبر من الرجل في التمويل بنسبة 51% وإنَّ عدم ولوج المرأة في ميدان العمل الخاص باقامة مشاريع صغيرة او انشطة ذاتية تعود الى مشكلة التمويل وبنسبة 40% كما حددها المسح الخاص بأوضاع المرأة الاجتماعية والصحية في العراق لعام 2021 والى فقدانها مهارات وادارة واستدامة فرص العمل ايضاً، الامر الذي يكرس بقائهن بعيدات عن برامج التمكين ومن ثم بقائهن تحت طائلة الفئات الفقيرة.(المهداوي،2022،ص31)

ب- النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات

يعاني العراق من ضعف في استخدام تقنيات التكنولوجيا المعاصرة والتي تتمثل بـ (اجهزة الحاسوب واجزة الهاتف النقال وشبكات الانترنت)، ولا تزال الفجوة مستمرة سواء من ناحية الاستخدام او الفرق بين الجنسين بحيث تتمتع النساء والفتيات بنفاذ اقل الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بالرجال والفتيان ولم تستفد بالشكل الكامل من هذه التقنيات الحديثة ، مع العلم ان تقنية المعلومات والاتصالات هي الأداة الرئيسة في سد الفجوة الرقمية بما يساعد النساء المحرومات على زيادة مشاركتهن في العملية التنموية اجتماعياً وثقافياً، ولكن عند النظر لواقع النساء وتكنولوجيا المعلومات نلاحظ ان النساء يشكلن النسبة الأكبر من الفئات المهمشة من حيث الامية الرقمية والتعليمية او النفاذ الى المعلومات، او الخدمات الصحية اوالمالية ، او التمكين الاجتماعي والاقتصادي لغاية عام (2020).(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،2009،ص33)

ونلحظ من الشكل (3) هناك فجوة موجودة بين الاناث والذكور على مستوى استخدام الهاتف النقال، إذ بلغت نسبة استخدامة من قبل الاناث 47.3% من اجمالي المستخدمين البالغة 58.2% ، قياسا بنسبة الاستخدام من قبل الذكور بلغت 68.4% ، اما على مستوى استخدام الانترنت فقد بلغت نسبة الاستخدام بين الاناث 35.0% من اجمالي مستخدمي الانترنت البالغة 44.3% قياسا بنسبة الذكور التي بلغت 53.1% ، بينما نجد إن نسبة الاناث في استخدام الحاسوب بلغت 9.5% من اجمالي المستخدمين البالغة 13.3% قياسا بالذكور الذي بلغت نسبتهم 17.7%

من خلال ماتقدم نجد إن نسبة الاناث هي الاقل على مستوى استخدام التكنولوجيا الرقمية قياسا بالذكور، وتتباين مستوى الفجوة بينهما كلاً حسب نوع الاستخدام (النقال - الحاسوب - الانترنت) وهذا مؤشر يدل على انخفاض نسبة الاستفادة من الخدمات الرقمية من قبل النساء في استخدام الانترنت والهاتف المحمول والحواسيب بين الذكور والاناث لعام 2020 .

الشكل (3) نسبة الافراد الذين يستخدمون (الحاسوب - الانترنت - الهاتف النقال) لعام 2020 %

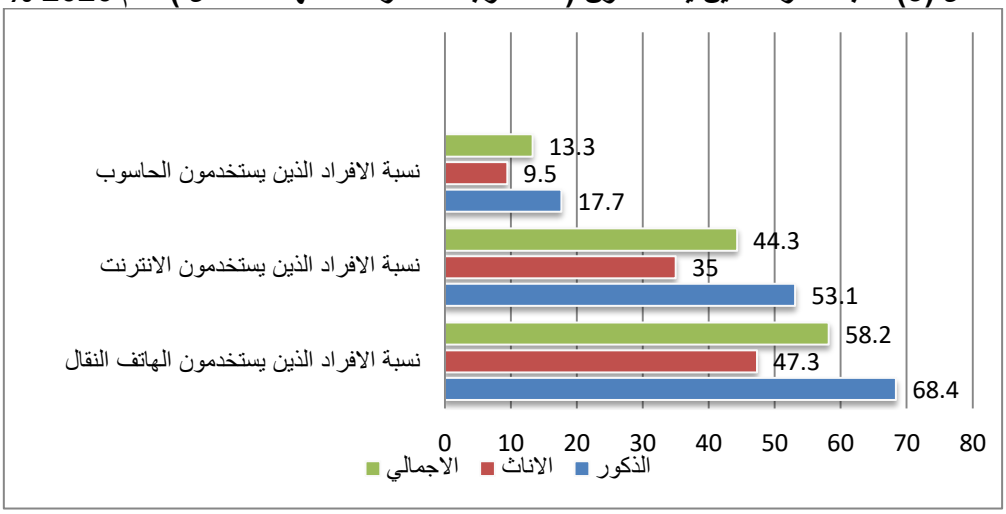

المصدر من اعداد الباحثتيين بالاعتمادعلى:- اليونسكو، تقييم سوق العمل وتحليل مهارات العراق ، المعلومات والاتصالات ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مكتب مجمع الأمم المتحدة ، بغداد ، العراق ، 2020، ص56

المطلب الثاني : اثار وعواقب ظاهرة تأنيث الفقر في العراق (2014-2021)

يعد فقر المرأة في العراق ظاهرة متجذرة في المجتمع نتيجة الازمات التي مر بها منذ العقد الثامن من القرن العشرين، إذ تعددت وتنوعت الحروب والحصار الاقتصادي حتى عام 2003 الذي يعد الفصل في التغيير بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي وتعطيل الاقتصاد، الامر الذي أدى الى زيادة كبيرة في نسبة النساء التي تعيل اسرهن والبالغة اكثر من 13%، فضلاً عن فقر النساء الاخريات (داخل اسرهن) مما دفع الحكومة للعمل على تقليل تلك النسب من خلال وضع الاستراتيجيات وخطط التنمية من اجل تمكين المرأة وزيادة دورها في المشاركة الاقتصادية والسياسية ، وعلى الرغم من ذلك لازالت النسب تهدد المرأة من كافة مناحي حياتها وحسب المؤشرات والبيانات المتاحة التي تم ذكرها في الصفحات السابقة، الامر الذي خلف اثاراً عدة على واقع المرأة العراقية، فكل تبرير لتعميق ظاهرة تأنيث الفقر في العراق كان له اثره على واقعها، فانخفاض المستويات التعليمية للمرأة العراقية، قاد الى ضعف ممكنات دخولها في النشاط الاقتصادي وسوق العمل وبالأخص بعدها عن القطاع الصناعي، ويعود تبرير هذا البعد لتدني مستويات الشمول المالي للمرأة كذلك ، ومن جانب واقعها الصحي فانعكس على تزايد نسب وفياتها، في حين الواقع الاجتماعي للمرأة العراقية قد ترك اثره في تزايد عمليات التعنيف ضدها وكما مبين بالمخطط (2) الاتي :

المخطط (2) الاثار الناجمة على ظاهرة تانيث الفقر في العراق للمدة (2014 – 2021)

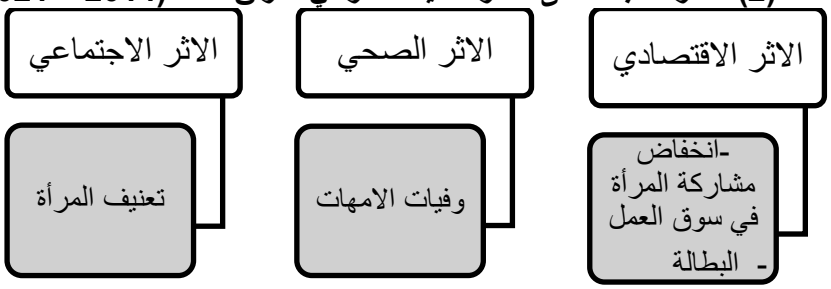

المخطط من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على المعطيات السابقة

اولاً : الاثر الاقتصادي

لقد تركت النسب المتدنية لمستويات التعليم والضعف الشديد في الجانب التمويلي للمرأة العراقية اثارها المباشرة على أوضاع المرأة في سوق العمل، الى إن جعلها تتسم بتدني مستوى انتاجيتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني وزيادة تشغيل الاحداث خاصة في المناطق الريفية.(العاني،2015،ص144)،ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم التي تتجاوز 60% من اجمالي قوة العمل النسوية خير دليل ومؤشر للتمييز الجنساني في سوق العمل العراقي.

ويرجع تواضع مشاركة المرأة في سوق العمل الى رؤية البعض بإن الناتج الحدي للنساء اقل من التكلفة الحدية لعملهن، ولاشك إن المشاركة الاقتصادية للمرأة تتأثر بمجموعة من المحددات (اقتصادي واجتماعي)، والمتمثلة بضعف المستويات التعليمية والتمويلية للمرأة حسب المؤشرات الواردة في مفسرات تأنيث الفقر

بالعراق ، كما وبالامكان رصد الاثار المترتبة على ظاهر تانيث الفقر في العراق والتي تجسدت بمستويات تواجد المرأة في سوق العمل عبر المؤشرات وهي كالاتي:(المهداوي،2021،ص12)

1- معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

إنَّ من خلال هذا المؤشر يمكن الاستدلال على مدى الدخول الفعلي للنشاط الاقتصادي الرسمي المسجل ضمن الناتج المحلي الاجمالي للبلد ، الذي تم ذكره سابقاً ،إنَّ الدخول في هذا النشاط تحدده عوامل (اجتماعية وصحية وتعليمية)، واستناداً للبيانات المتاحة للاعوام (2014-2021) سنستعرض نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والاناث في العراق عبر الجدول (4) الاتي :

الجدول (4) نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الحضر والريف للمدة(2014-2021)

السنة	حضر%		ريف%		المجموع%	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
2014	72.0	14.0	73.7	12.0	72.4	13.5
2016	71.9	14.8	72.5	13.7	72.0	14.5
2018	72.3	13.9	74.1	8.6	72.7	12.6
2021	71.1	13.0	72.2	8.1	68.1	10.6

الجدول من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على :-

1- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السكانية 2018-2019.

2- وزارة التخطيط قسم إحصاءات التنمية البشرية ، تقرير المرأة والرجل لسنة 2021، ص40 .

3- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص17 .

يبين الجدول(4)، إن معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مرتفع نسبياً مقارنة بمعدل مشاركة الاناث، إذ نلحظ الفجوة النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد، ففي عام 2014 شكلت نسبة مساهمة الذكور (72.2 %) من مجموع عدد الذكور في العراق بينما شكلت نسبة الإناث (13.5%)، اما معدل مشاركة النساء في القوى العاملة وهو مؤشر دال على مستوى نشاط المرأة في سوق العمل، فإن المعدل الوطني لمشاركة الاناث لم يتجاوز 20% حسب نتائج مسح قوة العمل لعام 2021.(مسح القوى العاملة،2021،ص16)، فهذا الانخفاض تفسره عوامل أهمها :-

- التحصيل العلمي ورعاية الامومة.
- محدودية خدمات الرعاية الاجتماعية .
- الصدمات التي تعرض لها العراق والتي انعكست بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصادي.
- الوظائف المتاحة في اسواق العمل المحلية لاتوفر عملا لائقًا للمرأة نتيجة التخلف التكنولوجي.
- الاعراف الاجتماعية التي تحدد دور المرأة في المجال العام والشكل البياني (4) يوضح هذه الحقيقة.

الشكل (4) مقدار الفجوة بين الذكور والإناث لمعدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15سنة فاكثر لعام 2021

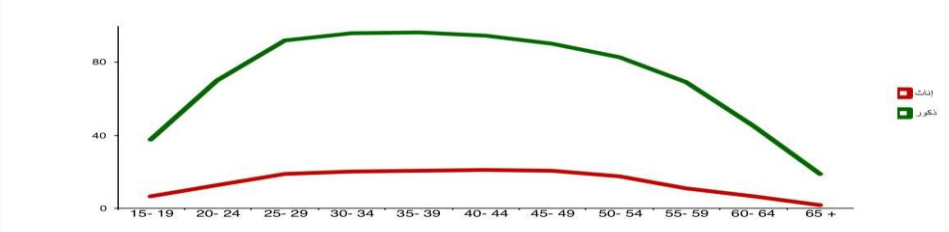

المصدر:- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص16

على الرغم من إن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارباً وارتفاع نسبة الاناث من نسبة الذكور في حجم السكان ، وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل، الا إن حجم الفجوة بارتفاع مستمر، إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي (72.7%) عام 2018، في حين نسبة مشاركة الإناث كانت (12.6%) لنفس السنة.(تقرير المرأة والرجل ،2021،ص4)، فضلاً عن إن الفروق النسبية بين الذكور و الإناث تتصاعد كلما زادت أعمارهم، إذ وصل مقدار الفجوة بينهما إلى (76%) في عمر30 سنة ثم تبدأ بالانخفاض بعد عمر 45 سنة كما مبين في الشكل (4)، الا إنَّ هذه الزياده في نسبة مشاركة النساء عادت للانخفاض عام 2021 ، إذ بلغت (10.6%) مقارنة بمعدل مشاركة الذكور (68.1%) وكان لازمة كوفيد 19 دوراً في تفسير هذا الانخفاض.

من جانب اخر نلحظ إنَّ نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الحضر شكلت 13.0% في عام 2021 مقابل 71.1% للرجال ، في حين لم تتجاوز تلك النسبة للنساء في الريف سوى 8.1% مقابل 72.2% للسنة نفسها.(مسح القوى العاملة في العراق،2021،ص17)

مما تقدم تُفسر حقيقة، إنَّ سوق العمل هو سوق ذكوري في العراق بالرغم من إن النساء يشكلن اكثر من نصف السكان في سن العمل مما يدل على إن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء ، كما إن ضعف مشاركة المرأة الريفية هو نتيجة لتعرضها لظروف الاضطهاد (الصحي والتعليمي والمجتمعي) التي فرضها المجتمع بفعل عوامل منها العادات والتقاليد الموروثة، وهو دالة على واقع الفقر الشامل للمرأة.

2- معدل البطالة

عرفنا من المؤشر الخاص بانخفاض نسب المشاركة الاقتصادية للمرأة في سن العمل مما عكس على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والتي يمكن ايجاز مبررات هذه الظاهرة بجملة عوامل أهمها :-

أ- الاضطراب الامني .

ب- ازدياد حالات العنف .

ج- طبيعة سياسة التشغيل المطبقة في العراق ما بعد 2003 وما تضمنته من تجميد نسبي للتعيينات الا في مجالات محددة تخص الامن والدفاع وهي فرص عمل خاصة بالذكور .

ح- الغاء بعض الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة .

د - تفشي حالة الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى الانفاق الاستثماري من قبل الدولة .

هـ - يضاف لما تقدم تأثير القيم والتقاليد ، وثقافة العيب ازاء مشاركة المرأة وولوجها في سوق العمل.

الامر الذي ادى الى ارتفاع معدل البطالة والذي اكده مسح قوة العمل لعام 2021 المبين بالجدول (5) الآتي :

الجدول (5)معدل البطالة وعلى مستوى الحضر والريف في العراق لسنوات مختارة(%)

السنة	حضر %		ريف %		المجموع %	
	رجال	أناث	رجال	أناث	رجال	اناث
2014	10.47	28.18	8.40	8.48	9.87	22.59
2016	8.76	24.60	7.71	14.30	8.49	22.21
2018	10.5	32.3	11.9	24.5	10.9	31.0
2021	-	-	-	-	14.7	28.2

الجدول من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على :

1- وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السكانية2018-2019

2- وزارة التخطيط، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، تقرير المرأة والرجل لسنة2021، ص40.

3- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة العراق 2021، ص38

حيث ان معدل البطالة الاجمالي في العراق لعام (2014) بلغ ما نسبته (16.2%)، اي كل خمسة اشخاص عاملين يقابلهم شخص عاطل عن العمل موزعة ما بين نسبة الذكور العاطلين (9.8%) في مقابل ما نسبته (22.5%) للإناث العاطلات عن العمل، ارتفعت النسبة الاجمالية للعاطلين عن العمل من فئة الشباب لتصبح سنة (2021) ما نسبته (21.4%) اي كل سبعة اشخاص عاملين يقابلهم شخص عاطل عن العمل ، وبلغ معدل بطالة الاناث 28.2% وهو ضعف معدل بطالة الذكور 14.7% اي اكثر من ثلاثة اضعاف نسبة بطالة البالغين 11.2% .

ان هذه النسب والارقام تعكس بشكل واضح الاثر الذي تركه واقع المرأة المازوم الدال على افتقارها الى رافعات الدخول في النشاط الاقتصادي الوطني .

ثانياً : الاثر الصحي

انعكس الاثر الناجم في مؤشر معدل الولادات التي تجري خارج المؤسسات الصحية الرسمية على معدل وفيات الأمهات خلال المدة **(2017 – 2020)**، إذ يقصد بوفيات الامهات هي الوفاة التي تحصل اثناء الحمل اوالولادة اوما بعد الولادة النفاس، وقد شهدت نسب الوفيات لمثل هذه الحالات في العراق ارتفاعا لعام 2020،(جمهورية العراق،2020،ص4)، وهو اثراً خلفته عمليات الانجاب خارج المؤسسات الصحية وبأشراف (غير ذي الاختصاص)، وما تركته من اثار على صحة الامهات وحسب البيانات المتاحة من وزارة الصحة العراقية توضح لنا نسب النساء اللائي فارقن الحياة جراء العمليات الانجابية الغير رسمية وكما يوضحه الشكل (5) الاتي:

الشكل (5) نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية 2017-2020

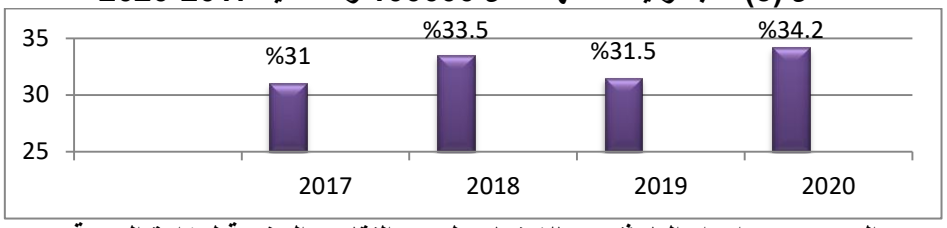

المصدر من اعداد الباحثتيين بالاعتماد على :- التقارير السنوية لوزارة الصحة

نلحظ من الشكل (5) تفاوت نسب الوفيات من الامهات مدار البحث، إذ بلغت لعام (2020) ما نسبته (34.2%) حالة وفاة امرأة لكل (100.000) حالة ولادة قياسا بعام (2019) الذي سجل ما نسبته (31.5%)، وهذا الارتفاع ما بين عامي (2019-2020) تزامن مع ظهور ازمة كورونا واتخاذ الحكومة الاجراءات الازمة لمواجهة الموقف ومنها فرض حالة الحظر الكلي واغلاق معظم المؤسسات الحكومية والخاصة، مما ادى الى انخفاض في خدمات الصحة الانجابية المقدمة للنساء وهذا الانخفاض نجم ايضا بسبب تحول اغلب المؤسسات الصحية الى مراكز حجر للمصابين بفايروس كورونا.

ثالثاً : الاثر الاجتماعي

لقد خلفت ظاهرة زواج القاصرات والتمييز ضد المرأة في العراق اثره على تزايد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ حصدت المرأة في واقع العراق المأزوم خسائر لحقوقها وامنها الانساني ومقومات تمكينها فتعرضت لجميع اشكال العنف وارتفعت معه حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لمناهضته، حتى بات العنف الاسري يهدد كيان المجتمع العراقي الامر الذي دفع الحكومة العراقية الاهتمام قضايا النوع الاجتماعي وخاصة العنف ضد المرأة اهتماما عبر عدد من مؤسسات الوزارات ذات العلاقة.(رشيد،2020،ص5-6)، وتشير الاحصاءات الرسمية تزايد معدلات العنف ضد المرأة والجدول (6) يوضح هذه الحقيقة وكالاتي :

الجدول (6) تطور العنف ضد المرأة في العراق للمدة 2019-2020

عدد النساء المعنفات للمدة من (1/ 3 / 2019) لغاية (30 / 9 / 2019)	عدد النساء المعنفات للمدة من (1/ 3 / 2020) لغاية (30 / 9 / 2020)	نسبة الزيادة للنساء المعنفات لنفس المدة (%)
1713	3626	111.7

المصدر:- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة ، السياسة الوطنية لتمكين المرأة العراقية، 2020، ص52

إنَّ تزايد معدلات العنف يعكس ضغوطات الحياة التي تعيشها الاسر العراقية، وتزايدت هذه الضغوطات مع تزايد اعداد حالات الزواج لمن هن دون سن (15) سنة، مما ادى الى ارتفاع مؤشرات العنف الاسري بشكل مخيف ليصل الى حد ارتكاب الجرائم حيث نلحظ ارتفاع العنف في عام 2020 الى 3626 حالة معنفة قياسا عما كانت عليه قبل سنة واحدة والتي بلغت 1713حالة، وذلك نتيجة للزواج المبكر الذي يفتقر الى ابسط ممكنات التفاهم داخل الاسرة الواحدة، الامر الذي ادى الى تزايد حالات العنف الاسري وكانت المرأة المتضرر الاكبر نتيجة هذا القرار المجحف بحق المرأة كإنسانة .

مما لا شك فيه إنَّ خطة التنمية المستدامة واهدافها النوعية وغاياتها الفريدة قد ركزت في صميمها على مبدا دعم المرأة من كافة الاصعدة، واولت اهتماماً رئيسياً لها ، بدلالة وضع هدفين مهمين للمرأة الا وهما، الهدف الخامس الذي يدعو الى (المساواة بين الجنسين)، والهدف العاشر الذي اكد على (الحد من اوجه عدم المساواة)، وكان على النقيض واقع المرأة في العراق، فإنَّها كانت ولازالت تعاني من ابسط مقومات الرفاه والاستقلالية على الرغم من مضي (8) ثمان سنوات على اطلاق الخطة بسقفً زمنياً ينتهي بحلول عام (2030)، الامر الذي يترجم تخلف العراق عن الركب العالمي لما يخص قضية المرأة ، مما يستدعي حشد الجهود الوطنية واعادة النظر بالخطط الكلية والجزئية للنهوض بواقع المرأة العراقية من كافة الاصعدة .

المبحث الثالث

أفاق المستقبل وسبل التصدي لظاهرة تأنيث الفقر

لتأسيس بيئة تمكينية محفزة لبناء قدرات المرأة العراقية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص بما يعزز من مشاركتها الاقتصادية وتخفيض نسبة الفقر، فضلاً عن تقليص الفجوات في مجال التمييز بين الجنسين بما يحقق الانصاف والعدالة والمساواة ويستجيب لحقوقها المعززة لأمنها الانساني ومن أبرزالروافع المقترحة هي كالاتي:

اولاً: توليد بيئة مناصرة لتمكين المرأة اقتصادياً

1- اعتماد منهج التنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص من منظور النوع الاجتماعي، واعتباره الوسيلة الاساس في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الأبعاد للمرأة وتحقيق الإنصاف المستدام .

2- التصدي لظاهرة تزايد أعداد الأرامل وإعداد النساء المعيلات لأسرهن وتخفيض مستوى الفقر لابد من تعديل نظام الاستهداف لصالح المرأة في شبكات الضمان الاجتماعي، والقروض الميسرة، والقروض المتناهية في الصغر، وبهذا ينبغي التركيز على المشروعات التي تعزز عملية بناء القدرات المالية والإدارية للمرأة وتعزيز دورها .

3- تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة العراقية في مختلف مجالات العمل وعلى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة المهن التقنية لاكتساب المهارات المطلوبة لمواكبة الاقتصاد الرقمي. (شنجارودلي،2015،ص108)

4- تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية وخاصة المرأة من خلال رفع مستوى ومهاراتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.(مكتب العمل الدولي،2007،ص65)

ثانياً : زيادة الوعي بحقوق المرأة في المؤسسات التعليمية والمعرفية

1- زيادة تخصيصات الاستثمار الموجة نحو التربية والتعليم في الموازنة العامة للدولة مع إعطاء حصة متميزة للريف العراقي بهدف إرساء أسس البنية التحتية للمنظومة التعليمية من مدارس وكهرباء وماء وصرف صحي ومستلزمات العملية التربوية والتي من شأنها نشر التعليم الأساس وخاصة بين الإناث مما يمهد نحو إرساء آليات تمكين المرأة الريفية في العراق وتجفيف الينبوع الذي يغذي الفقر.(مصطفى،2016،ص162)

2- مضاعفة الجهد لمواجهة مشكلة الامية من خلال توسيع فرص برامج محو الامية وإلزامية التعليم الابتدائي، وانشاء مراكز لمحو الامية خاصة بالنساء.

3- زيادة وعي المرأة بحقوقها والتمسك بها وايجاد نظام للحوافز الايجابية والسلبية لالتحاق الفتيات واستمرارهن في العملية التعليمية.

4- تعزيز وتحسين البنية التحتية بزيادة عدد مدارس البنات، ورفع مستوى تجهيزها كما ونوعا، ووضع حلول سريعة لظاهرة المدارس الطينية، والآيلة للسقوط، وأيضا تلك المدارس المكتظة بعدد كبير من الطلاب.

5- زيادة مشاركة المرأة في مجال التدريب وبناء القدرات للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

6- تقديم دروس خاصة أو تمرير محاضرة مختصرة في جميع المستويات التعليمية بدعم الفتيات والنساء ورفع الوعي بقضايا التحرش بجميع انواعه وقضايا الزواج المبكر وختان الاناث... وغيرها.

7- الحد من التمييز بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس وفي جميع مراحل التعليم، وإزالة الأشكال المختلفة للتمييز ضد النوع الاجتماعي من المناهج الدراسية، وإعادة توجيه برامج التدريب بما يؤدي الى بناء قدراتها وتعزيز تكافؤ الفرص امامها.

ثالثاً : تبني موازنة حساسة للنوع الاجتماعي

تعتبر الموازنة العامة في العراق اهم اداة حكومية تمكنها من تنفيذ سياستها المالية، برزت اهمية تضمين الموازنة العامة للدولة لاحتياجات المرأة والرجل بوصف ان الموازنة سوف تتضمن احتياجات كل من الرجل و المرأة وبالتالي تعمل على تحقيق المساواة فضلاً عن المحافظة على تبني العدالة الاجتماعية حيث تهدف الموازنة لدراسة كيفية اقامة التوازن ما بين النفقات العامة والايرادات العامة وتفادي مشكلات التضخم والركود الاقتصادي وهذا يتطلب تحديد الاولويات والاستفادة الفاعلة من استعمال الموارد ونظرا لقلة الايرادات فانه لا يمكن الوفاء بجميع الالتزامات ومن ثم فلابدٌ من تحديد الاحتياجات الملحة التي يتعين الوفاء بها، ان الموازنة التي تأخذ احتياجات المرأة في حساباتها تهدف اساسا لدمج النوع الاجتماعي في مسار الموازنة العامة للدولة ولو تحقق هذا فسوف نصل لموازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة . وتبرز أهمية تطبيق الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.(صبحي وأخرون،2006،ص5) ، من خلال الاتي :

1- تحسين عملية تخصيص الموارد للنساء والرجال عن طريق معرفة الاعتمادات المخصصة لها بالموازنة وتدعم فكرة دمج النوع الاجتماعي في السياسة الاقتصادية باعتبار ان الموازنة تعكس السياسة المالية للدولة

2- مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الاقتصادية من خلال المطالبة بزيادة الاعتمادات المخصصة للمرأة اذ تسهل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النساء من معرفة حجم تلك المخصصات

3- دعم جهود الوزارات والجهات الحكومية في سد الفجوات النوعية والحد من التمييز ضد المرأة وتحسين فاعلية الانفاق العام وسعي الحكومة في مكافحة الفقر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة

4- قيام وزارة المالية في تطبيق أساليب متطورة لأعداد الموازنة بتطبيق موازنة البرامج وقياس الأداء المستجيبة للنوع وزيادة مستوى شفافية الموازنة .

رابعاً : رفع المستويات الصحية

ان الوصول الى هذه النظم وجعلها رافعة محركة ومرنة ممكنة للنساء يكون من خلال الآتي:

1- ضمان رعاية صحية امنة للمرأة،من خلال توفير خدمات رعاية صحة المرأة وتعزيز صحتها الجسدية والنفسية.
2- زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الانجابية / تنظيم الاسرة وتحسين الخدمات المقدمة كما ونوعا .
3- توافر الحماية والوقاية والبيئة الداعمة للمرأة وتحديدا للفئات ذات الخصوصية (كالمعاقات وكبار السن وغيرهن).
4- توعية المجتمع حول تداعيات زواج القاصرات لما له من مخاطر على الصحة كوفيات الامهات والأطفال .
5- التأكيد على تطبيق برنامج رعاية الام الحامل في المراكز الصحية وبجودة عالية .
6- توعية المجتمع حول الولادة في المستشفيات ومراجعة المؤسسات الصحية اثناء مدة الحمل.(عبد الغني،2007،ص84)

خامساً : الشمول المالي المعزز للاستقلال الاقتصادي للمرأة

من اجل الوصول الى الاليات المعززة للشمول المالي عن طريق توسيع دائرة التعامل بالخدمات المالية الرقمية لتمس المرأة بشكل اساس كفئة سوقية عامة ومهمشة، وذلك عن طريق طرح اليات تمكين المرأة ماليا ومصرفيا، والقضاء على الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي، يمكن الحكومة وصانعي السياسات المالية من اتخاذ اجراءات من شانها ان توثر بشكل ايجابي في الشمول المالي للمرأة وذلك في المجالات الاتية :

1- تناول قضية الشمول المالي على اعلى مستوى للاعتراف بأهمية شمول المرأة ماليا والافصاح عن هذه الاولوية علنا من قبل السلطات النقدية والمالية .
2- القيام بتركيز اكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود اهداف واضحة للسياسات العامة واهداف كمية وان العديد من الدول لديها اهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، ولكن إذا كان لديها فجوة مستمرة بين الجنسين فانها تحتاج الى استهداف صريح لشريحة المرأة .
3- يجب التأكيد على جمع البيانات مصنفة حسب النوع لمساعدة المصارف، لان المصارف بدون بيانات لايمكن لها ان تدرك ما تمثله المرأة من اهمية في النشاط الاقتصادي، اذ ان استخدام بيانات مصنفة للمصرف حسب الجنس توضح له ان المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وانها تدخر مبالغ كبيرة لاطفالها واسرتها.(حسن والنعمة،2018،ص13)
4- العمل على تعديل وضبط الاطر القانونية والتنظيمية ، وازالة العوائق، حيث يتيح ذلك مجالات واسعة للابتكار لتحقيق المزيد من الشمول المالي للمرأة وعلى الرغم من تحقيق بعض التكافؤ القانوني بين النساء والرجال ،مازالت توجد فوارق كبيرة قد تحد من قدرة النساء على تحسين رفاهيتها ورفاهية اسرهن عن طريق العمل او ادارة المشروعات التجارية .
5- يجب القيام بإصلاح الاطر القانونية والتنظيمية التي توثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية، وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من اجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات.
6- توعية وتثقيف المرأة (ماليا واقتصاديا) وتنمية عقليتها، فمن خلال عمل المؤسسات والمنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في قطاع الاقتصاد الرسمي والذي يعد استثمار يحمي مستقبل المرأة وابنائهاعن طريق الخدمات المالية مثل التامين والادخار وغيرها.(عجور،2017،ص36)

الاستنتاجات

1- انخفاض نسبة النساء المستفيدات من نظم الحماية الاجتماعية بمقدار نصف عدد المستفيدين من الذكور وهذا الانخفاض ناجم عن أسباب اجتماعية وأسباب تتعلق بااستخدامات التقنية الرقمية ،الامر الذي سبب في حرمانهن من الحصول على خدمات تلك البرامج .
2- انخفاض نسبة النساء المستفيدات من خدمات الشمول المالي وذلك نتيجة أسباب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد فضلاً محدودية الثقافة المالية إضافة الى عدم توفر الاصوال للضمانات المالية مما ساهم في التأثير على معدلات وصول المرأة الى الموارد والمصادر المالية مما عمق من حدة فقرها
3- ارتفاع معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على المرأة وفي رفع معدلات وفيات الأمهات، كما واجهت نساء العراق في الفترة الاخيرة عمليات عنف ومتاجرة بالبشر لا سيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الامنية دون وجود برامج فاعلة للعلاج والتأهيل النفسي.

4- ان تواضع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي العراقي كان نتيجة لتزايد اعداد الامية للاناث بشكل يفوق مستوى الامية لدى الذكور.
5- ارتفاع معدلات العنف واعداد النساء المعنفات في العراق ،وتعد الازمات والمستوى الاقتصادي المحدود لدخل الاسرة من الأسباب المفسرة لهذا الارتفاع في نسب النساء المعنفات وتأثيرها على ظاهرة تأنيث الفقر.

التوصيات

1- إعادة هيكلية برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب النساء الفقيرات المستحقات وغير المنتفعات من البرامج وتقليل نسب من هن دون خط الفقر .
2- تعزيز وصول المرأة الى الموارد المالية من خلال الاهتمام بالشمول المالي ومنح القروض للنساء بشروط ميسرة.
3- رفع الوعي الاجتماعي وتكثيف الجهود للتأثير على العادات والتقاليد القائمة على التمييز ضد المرأة خصوصاً المرأة الريفية التي تعيق عملية تمكينها ،وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية من اجل استعادة دورها الحقيقي الاقتصادي .
4- ينبغي من الحكومة الوطنية الايعاز الى وزارة التربية باعادة النظر في الخطط الكلية و الجزئية المتعلقة بقضية تعليم المراة والسعي لاعادة العمل ببرنامج محو الامية بالتركيز على فئة النساء وخاصة في الريف العراقي.
5- الدعوة الى الإسراع بتشريع قانون العنف الاسري في البرلمان العراقي من اجل ضمان الوقاية والحماية وخدمات الاستجابة والتدابير القانونية للحد من كافة أنواع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

المصادر

1- أبن منظور، لسان العرب، دار صادر ،ط 3،بيروت ،1414ه ، ج5.
2- أحمد نوري حسن و نغم حسين النعمة، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد13، العدد(2)،العراق ،2018.
3- أسماء جميل رشيد، العنف الاسري في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، سلسلة اصدارات مركزالبيان للدراسات والتخطيط، العراق 2020.
4- اماني زاهر، تأنيث الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط2015،1.
5- تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب مفوضية ألامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحق في التعليم ، الجزء الثاني بغداد، العراق، 2021.
6- تهاني فيوض، ظاهرة تأنيث الفقر،مجلة البيان، العدد27، 2010.
7- ثائر محمود العاني ،التنافسية الجديدة وأعادة هيكلية سوق العمل العراقية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد(8)،2015.
8- جمال محمد عبيدات، تأنيث الفقر حقيقة ام وهم متاح على الموقع الأتي www.Albayan.ae
9- جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، المسح السريع لاثر جائحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية في العراق، العراق،2020.
10- حسن لطيف كاظم، نظم الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل أصحاب المعرفة ، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، 2017، ص15-16.
11- حنين محمد بدر عجور ،"دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسةحالة البنوك-الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية ،غزة ،2017.
12- خالد محمد السيد حسانين، أستخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المراة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد 51 ، 2020.
13- زيدون الكناني، معالجة محو الامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، برنامج سياسات العراق (الدورة الأولى)، 2020.
14- سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، دارساقي ،ط1 ، بيروت ، 2009.
15- صادق علي طعان ،الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقاربة اقتصادية،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد16،2010.
16- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ،ط1 ، بيروت ،2001 .
17- عبد الكريم جابر شنجار وشذى سالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 17،العدد2،2015.

18- عبدالله حمد الدباش وطارق نوري إبراهيم ، دراسة تحليلية لاساليب وبرامج الحد من الفقرفي عينة من الدول النامية لعام2012 ، مجلة دنانير،ع 8 ،2012.
19- عبله عبدالحميد بخاري وهناء طارق حريري ، تأنيث الفقرفي المملكة السعودية،المجلة الدولية لنشرالدراسات العلمية ،العدد2 ،2020.
20- عدنان ياسين مصطفى ،النوع الاجتماعي والتنمية :إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية ،دار النشر والتوزيع ،ط1،عمان – الأردن ،2016.
21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد ، الأمم المتحدة ،2017.
22- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية ، الأمم المتحدة، المجلد5، العدد2015،2.
23- محمد الرامخ ،تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعي والتمكين :دراسة استطلاعية لاوضاع المرأة الريفية في مصر،2011.
24- محمود محمد الكفاوين ،المشكلات التي تواجة النساء اللاتي يترأسن اسر فقيرة ،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 42،الملحق 2015،1.
25- مشروع تطوير القانون في العراق ، تقييم حول وضع المراة في العراق : الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية الدولية ، 2005.
26- مشيرةالعشري، تأنيث الفقربين الواقع الأقتصادي وغياب العدالة الأجتماعية، المركزالديمقراطي العربي، المانيا - برلين، العدد2، 2017.
27- مكتب العمل الدولي ،استراتيجية للعمالة والعمل اللائق :وظائف من اجل العراق ،المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت ،2007.
28- مكتب العمل الدولي ،تقرير المدير العام للخلاص من الفقر ،مؤتمر العمل الدولي ،الدورة 91، ط2004،1.
29- ناجح نعمة الخفاجي ، دراسة تقويمية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للاعوام 2006-2010 ، مطبعة الزمان ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011.
30- نجيبة عبد الغني، تقرير إقليمي عن دراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الصحة، منظمة المرأة العربية ،ط1 ،مصر ،2007.
31- نهى القاطرجي، المراة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية ، مجد المؤسسة الجامعيه للدراسات للنشر والتوزيع،ط1،لبنان،2006.
32- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول ، دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفاده من ابرز التجارب الإقليمية والدولية ، موجز سياسات العدد الثامن عشر ، صندوق النقد العربي، 2021.
33- هبه عبد المحسن عبد الكريم ، تأثير الزواج المبكر على التحصيل الدراسي (دراسة ميدانية لعينة في مدينة بغداد) ، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع ،العدد(57)، 2020.
34- هدى صبحي واخرون ،الدعوة للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، تقرير صادر من منظمة المرأة للأمم المتحدة 2006.
35- هيئة الامم المتحدة للمرأة ، تمكين المرأة وصلتها بالتنمية المستدامة، نيويورك ،2016.
36- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العمل في العراق 2021.
37- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008، العراق ، 2009.
38- وفاء جعفر المهداوي ، من التمييز الى المساواة بين الجنسين في سوق العمل العراقي والضمان الاجتماعي مقاربة وطنية لتدخلات وفرص واعدة ، بحث مقدم الى منظمة العمل بالتعاون مع الجامعة الامريكية ، 2022.
39- وفاء جعفرالمهداوي ، المرأة والتنمية وإعادة الاعمار في العراق، توطين سياساتي – دراسة ميدانية ، دراسة مقدمة الى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2021 ، ص12

المصادر الاجنبية

1. EPhilip Davis and Miguel Sanchez-Martine، A review of the economic theories of poverty، National institute of economic and social research، Discussion Paper No. 435، London،20 August 2014.

Causes and effects of the phenomenon of feminization of poverty in Iraq after 2014: future prospects and ways to address

Atyaf Essam Fadel / researcher / atyafesam@yahoo.com
Prof. Dr. Wafaa Jaafar Al-Mahdawi/ Al-Mustansiriya University/ College of Administration and Economics/ wafaa.jaffer.amen@gmail.com

Abstract

The research aims to theoretically frame the phenomenon of the feminization of poverty, as well as pointing out the repercussions of the causes explaining the poverty of Iraqi women, as the issue or phenomenon of the feminization of poverty is one of the important issues that has become a concern of those interested in issues of empowering women and ways to increase their economic participation. The importance of research lies in defining the apparent causes Feminization of poverty in Iraq, measuring the effects of this phenomenon economically and socially, and adopting future horizons to reduce the phenomenon of feminization of poverty. The researchers followed the inductive-analytical method, and one of the most important conclusions they reached is that the modest participation of women in Iraqi economic activity was a result of the increasing numbers of female illiteracy in a way that exceeds the level of illiteracy among males. The research recommended the need for the national government to instruct the Ministry of Education to reconsider the plans. The college and the partial ones related to the issue of women's education and seeking to re-work the illiteracy eradication program by emphasizing the category of women, especially in the Iraqi countryside.

Keywords: feminization of poverty, empowerment of women.

****
****
****